

مليون صحة" و"حياة كريمة" أن المجتمع المصري مبادرات رئاسية لدعم حقوق الإنسان في المجتمع المصري

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية نموذج لدور المجتمع المدني في تعزيز قيم حقوق الإنسان

لاستراتيجية الوطئية لـحقوق الإذ حاور أربعة وتطلعات كبيرة

جَرِينَ الإنسالِجَ الإنسالِج

نصُوص قانونیة مبادرات حکومیة جهود مدنیة

لحقوق الانسان أبعاد كثيرة وتفاصيل متشعبة، فهي تتنوع بين حقوق سياسية وأخرى اقتصادية-اجتماعية وثالثة ثقافية، هذه الحقوق تمثل حزمة مترابطة، لا غنى لأحدها على الأخر، فهي تتكامل فيما بينها ولا تتجزأ، تتواصل ولا تنفصل، يتمتع بها الإنسان كحقوق أساسية وأصيلة، ليس لأحد أن ينتزعها منه أو يحرمه من التمتع بها.

في هذا الإطارياتي ملف العدد الإحديد من مجلة «رسالة النور»، الجديد من مجلة «رسالة النور»، حيث يلقي الضوء على أبرز المبادرات الرئاسية الخاصة بترسيخ حقوق المستويين النظري والعملي، ودور المجتمع المدني في دعم تلك الحقوق، وبالأخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نموذج الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

كما يعرض الملف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي تم إطلاقها مؤخرًا بمبادرة رئاسية كان لها صدى واسع وكبير بين المعنيين بملف حقوق الإنسإن.

ويتناول اللف أيضاً دور التعليم والإعلام في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب والجمهور العام، وفي الختام يناقش الملف دور وحدات حقوق الإنسان في الوزارات والمؤسسات الحكومية باعتبارها مبادرة جيدة تنتظر التفعيل والتطبيق على أرض الواقع.

تحت رعاية رئيس الجمهورية

«100 مليون صحة» و«حياة كريمة»

.. مبادرات رئاسية لدعم حقوق

الإنسان في المجتمع المصري



اهتم الرئيس عبد الفتاح السيسي بقضية دعم حقوق الإنسان بمفهومها الشامل ضمن برامج التنمية في المجتمع المصري، منذ توليه المنصب الرئاسي، وحتى الآن؛ فأطلق عددًا من المبادرات للدعم الصحي، والاقتصادي، والاجتماعي، وغيرها، بالمشاركة مع وزارات مصر ومختلف أجهزة الدولة، حاولنا هنا رصد هذه الجهود

كتبت - أمنية فوزي:

مبادرة ١٠٠ مليون صحة

تم إطلاق مبادرة «١٠٠ مليون صحة» الرئاسية في أكتوبر ٢٠١٨ للقضاء على فيروس «سي» والأمراض غير السارية، وقد تم تقسيم المحافظات الـ٢٧ على ٣ مراحل، انتهت في إبريل ٢٠١٩، مع الإبقاء على وحدات صحية ثابتة في جميع المحافظات.

بدأت المرحلة الأولى من ١ أكتوبر ٢٠١٨ وحتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨ في كل من المحافظات الآتية «الإسكندرية البحيرة - مرسى مطروح - بورسعيد - دمياط القليوبية - جنوب سيناء الفيوم أسيوط».

وتلتها المرحلة الثانية من ١ ديسمبر ٢٠١٨

وحتى ٢٨ فبراير ٢٠١٩، في محافظات «شمال سيناء- البحر الأحمر- القاهرة- الإسماعيلية- السويس- كفر الشيخ- المنوفية- بني سويف-سوهاج- الأقصر- أسوان».

وأخيرا المرحلة الثالثة من ١ مارس ٢٠١٩ وحتى ٢٠ إبريل ٢٠١٩، في محافظات «الوادي الجديد- الجيزة- الغربية- الدقهلية- الشرقية- المنيا- قنا».

مبادرة «الكشف عن ٣ أمراض لطالاب المدارس»

شملت هذه المبادرة بداخلها مجموعة أخرى من المبادرات الصحية للاهتمام بالمواطنين من جميع الفئات، ومن ضمنها مبادرة «الكشف عن ٢ أمراض لطلاب المدارس»، التي انطلقت في ديسمبر ٢٠١٨ للكشف عن أمراض الأنيميا

والتقرم والسمنة، واستهدفت فحص ١٢,٥ مليون طالب وطالبة في المرحلة الابتدائية، من أجل قياس الوضع الغذائي والصحي لطلاب المدارس ووضع التدخلات التي من شأنها تحسين صحة الطلاب.

مبادرة «دعم صحة المرأة المصرية»

كما شملت أيضا مبادرة للاهتمام بصحة المرأة المصرية باعتبارها أهم شرائح المجتمع وأكثرها احتياجًا للتوعية والرعاية الصحية؛ تحت مسمى «دعم صحة المرأة المصرية»، والتي تم إطلاقها في يوليو عام ٢٠١٩ لدعم صحة المرأة؛ حيث عانت منذ عقود من مشكلات صحية متراكمة في مقدمتها الأورام السرطانية، وطبقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٨، يأتي سرطان الثدي في مقدمة الأورام السرطانية بنسبة تصل إلى ٣٥٪ من إجمالي الإصابات السرطانية للمرأة المصرية.

تستهدف المبادرة الكشف المبكر عن أورام الثدى لنحو ٢٨ مليون سيدة بجميع محافظات الجمهورية بالفحص والكشف الإكلينيكي عن المرض وتوفير العلاج بالمجان، بالإضافة إلى التوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والحياة الصحية.

مبادرة «نور حياة»

أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي مبادرة «نور حياة» في يناير عام ٢٠١٩، التي تهدف إلى مكافحة ضعف وفقدان الإبصار من خلال التشخيص والكشف المبكر عن المسببات، ورفع الوعي لدى المواطن للوصول بمصر خالية من الإعاقة البصرية.

ويتم ذلك بإجراء الكشف الطبي على ٥ ملايين طالب بالمرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى مليوني مواطن من الحالات الأوّلي بالرعاية، وتوفير مليون نظارة طبية، وإجراء ٢٥٠ ألف عملية جراحية في كافة محافظات الجمهورية.

مبادرة «حياة كريمة»

أطلق رئيس الجمهورية مبادرة «حياة كريمة» في يونيو ٢٠١٩ لتستهدف توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا، وتضمنت شقًا للرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية والعمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية، وتنمية القرى الأكثر احتياجًا وفقًا لخريطة الفقر.

مبادرة «سكن كريم»

تستهدف مبادرة «سكن كريم»، تأهيل البيوت غير اللائقة للمواطنين، كما أنه يتم التوسع رأسيًّا من أجل إتاحة أكبر عدد من الوحدات السكنية، وتطوير منازل الأسر الفقيرة وفي مقدمتهم الذين يتلقون معاش «تكافل وكرامة»، كما تهدف إلى تحسين البنية التحتية لمنازلهم وتركيب وصلات الصرف الصحي ومياه الشرب وإنشاء أسقف وتأهيل المنازل، وذلك بالقرى الأكثر احتياجًا بالمحافظات المستهدفة.

ويتم من خلالها اختيار المنازل بحسب القرى الأكثر فقرًا طبقًا لخرائط الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، وأيضا القرى التي بها شبكات عمومية لمياه الشرب والصرف

فحص 12,5 مليون طالب في المرحلة الابتدائية لقياس الوضع الغذائي والصحي لطلاب المـدارس

الصحى، والمساكن المسجلة في قاعدة بيانات برنامج «تكافل وكرامة» و «الضمان الاجتماعي»، في محافظات «المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا

مبادرة «تطوير القرى المصرية»

تأتى مبادرة «تطوير القرى المصرية» ضمن مبادرة حياة كريمة التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢ يناير عام ٢٠١٩ لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة.

وتستهدف التدخل العاجل لتحسين جودة الحياة لمواطني الريف المصري من خلال تطوير ٤٥٨٤ قرية يمثلون نسبة ٥٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية بتكلفة تقديرية ٥١٥ مليار جنيه.

كما تسعى لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات تشمل خدمات المرافق والبنية الأساسية (الطرق والنقل- الصرف الصحي ومياه الشرب-الكهرباء والإنارة العامة- الغاز الطبيعي- تطوير الوحدات المحلية- الشباب والرياضة- الخدمات الصحية والتعليمية)، التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل (إنشاء مجمعات صناعية - تأهيل مهنى— توفير مشروعات ذات عائد اقتصادي— تشغيل أهل القرية لبناء بيوتهم— تدوير مخلفات- تنمية زراعية وسمكية)، والتدخلات الاجتماعية وتوفير سكن كريم (محو أمية وتعليم سكن كريم حملات توعية وثقافية ورياضية وتأهيل نفسي واجتماعي- تجهيز عرائس وسداد ديون).

مبادرة «كلنا واحد »

أطلقت وزارة الداخلية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ مبادرة «كلنا واحـد» بالتعاون مع عـدد من السلاسل التجارية الكبرى، في إطار توجيهات رئيس الجمهورية لأجهزة الدولة باتخاذ كافة الإجراءات للتخفيف عن كاهل المواطنين وتوفير السلع الأساسية والغذائية بأسعار مناسبة، لعرض السلع الأساسية ذات الجودة العالية بأسعار مخفضة عن مثيلاتها بالأسواق بنسب تتراوح بين ٢٠٪ - ٣٠٪، ولتوفير السلع بأسعار مناسبة وتحقيق توازن بالسوق المحلى وضبط الأسواق.

مبادرة «التعلم التكنولوجي»

أطلق الرئيس أيضًا مبادرة «التعلم التكنولوجي» لتأهيل الكوادر المصرية الشابة على أحدث مجالات التكنولوجيا في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات، وتقود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذ هذه المبادرة من خلال مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

توفر المبادرة منظومة تعليمية تطبيقية عالية الجودة مبنية على شراكة الجامعات المرموقة والشركات الرائدة على مستوى العالم معتمدة

على منصات متميزة للتعلم الإلكتروني، وتتكامل من خلال إتاحة مجموعات دراسية مساعدة ومحفزة وشبكات مراجعة للتقييم والمتابعة.

ويؤدي ذلك إلى ترويج قيمة المعرفة والإبداع، وخلق فرص عمل لشباب الخريجين، وإعداد جيل من الشباب قادر على توظيف أحدث مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات لتحقيق المزيد من التنمية والإنتاجية والتنافسية.

مبادرة «تأهيل الشباب للقيادة PLP»

أطلق رئيس الجمهورية «البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة» في سبتمبر عام ٢٠١٥، بهدف إعداد قاعدة واعدة من الشباب وتأهيلها للقيادة كى تكون قادرة على تولى المسئولية وتحمل مهام العمل السياسي والإداري والمجتمعي بالدولة، من خلال إطلاعها على أحدث نظريات الإدارة والتخطيط العلمي والعملي بحيث تتمرس على تطبيق الأساليب والطرق الحديثة بكفاءة عالية لمواجهة المشكلات التي تحيط بالدولة المصرية، وتكون نواة حقيقية للمجتمع، بالإضافة إلى خلق كفاءات شبابية ذات وعى وطنى عميق وإدراك شامل لما يواجهه الوطن من تحديات وفرص، يتم ضخها في شرايين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات التي تسهم في بناء الاقتصاد الوطنى وتطويره ورفع كفاءة أداء العاملين في القطاع الإداري بالدولة.

كما يتعاون في تنفيذه عدد من هيئات ومؤسسات الدولة والمجتمع المدنى، ويطبق البرنامج نموذجًا تعليميًّا مبنيًّا على مفهوم اكتساب الخبرات، حيث يتلقى الدارسون المادة العلمية في صورة محاضرات نظرية يليها تطبيق عملى مباشر على أرض الواقع من خلال تطبيق المحاكاة للنماذج المختلفة.

مبادرة «اتحضر للأخضر»

تأتي مبادرة «اتحضر للأخضر» في إطار الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة «مصر ٢٠٣٠»، وتستهدف تغيير السلوكيات ونشر الوعى البيئي وحث المواطنين- وخصوصًا الشباب- على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

وهي تهدف أيضًا إلى نشر الوعي بالحفاظ على المحميات الطبيعية وإدارتها وفق المستويات العالمية بما يضمن الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية وتعظيم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتبنى المبادرة التى أطلقتها وزارة البيئة التوعية بأهمية التشجير وإعادة تدوير المخلفات وترشيد استهلاك الغذاء والطاقة، والحد من استخدام البلاستيك، والحفاظ على الكائنات البحرية، والحد من تلوث الهواء، وحماية المحميات الطبيعية.

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

نموذج لدور المجتمع المدني في تعزي<u>ز</u> قيم حقوق الإنسان





تدرج العمل التنموي في الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعيّة، على نحو واضح، فالمحلل لمنهج عمل الهيئة يمكنه أن يلاحظ بوضوح تطور فلسفة العمل مرحلة بعد أخرى، وبدءًا من أوائل الخمسينيات حين انطلق الدكتور القس «صموئيل حبيب» لرفع مستوى الوعي الصحي والزراعي والتعليمي للفلاحين بقرى محافظة المنيا، إلى مرحلة الثمانينيات حيث وضعت الهيئة القبطيّة خطط العمل للمشروعات التنموية بالمواقع المختلفة، انطلاقا من فهم ودراسة لاحتياجات المجتمعات وحتى نهاية التسعينيات، حيث صارت المجتمعات تحدد الأولويات وترصد الاحتياجات وتقترح آليات التنفيذ بينما تساعد الهيئة في تمكين أفراد المجتمعات والمؤسسات التنمويّة المحليّة من امتلاك المهارات التي تساعدهم على التنفيذ.

كتب-بيترعادل وديع:

استطاعت الهيئة في السنوات الأخيرة أن تفهم بشكل أكبر مفهوم التنمية الإنسانيّة وترجمته إلى مشروعات تنمويّة، يمكنك أن تسمع تفاصيلها

من مواطنات ومواطني المناطق الفقيرة وأن ترى ملامحها في الشوارع والمدارس والجمعيات والمستوصفات ومراكز الشباب وعلى وجوه أطفال استردت عافيتها ونساء امتلكن وسيلة لمقاومة ضغوط الحياة والظلم، وشباب تحول إحباطه إلى صنعة أو مشروع يديره، وذوي احتياجات خاصة عقدوا مصالحة مع المصطلح الذي كان يؤلمهم بعد أن صاروا قادرين على العطاء والعمل، ونساء ورجال يتحدثون بلغة الإدارة والمسئولية بعد أن صاروا قادرين على إيقاظ جمعياتهم من غفوة مساوا قادرين على إيقاظ جمعياتهم من مفهوم امتدت سنوات أو عقود. يمكن أن ترى مفهوم التمية الإنسانية «مجسدًا» من كل ذلك معًا.

الهيئة القبطيّة الإنجيليّة للخدمات الاجتماعيّة هي جمعية مصريّة ذات صفة عامة لا تهدف للربح، تسعى الهيئة إلى الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المهمشة والفقيرة عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات من مواجهة مشكلات التنمية ولا سيما في المجالات الاقتصادية والصحية وغيرها، كما تعمل أيضًا على نشر وتعزيز قيم العدل والمساواة والمواطنة. وتقدم الهيئة خدماتها لكل المواطنين بغض النظر عن النوع والجنس والدين والمعتقدات.

الهيئةالقبطيّةوالنهجالحقوقيّ

تطورت استراتيجيات عمل الهيئة مع المجتمعات من مجرد تقديم الخدمات المباشرة لسد احتياجات المجتمع إلى الشراكة مع مؤسسات

المجتمع المدني الموجودة بالمجتمع، حيث تعمل هذه المؤسسات كوسيط تتموي يتم تمكينه وبناء قدراته ليتمكن من إدارة البرامج التتموية، وأيضًا الشراكة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ثمّ العمل باستراتيجية التتميّة المرتكزة على الحقوق والتي ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان، كالمساواة والمساءلة والشفافية والمشاركة.

كما تؤكد على مشاركة وتمكين الأطراف المعنية بالحقوق والواجبات في المجتمعات المحلية عن طريق بناء قدراتهم وتنظيمهم بفاعلية لدعم مصالحهم وحقوقهم والدفاع عنها مما يؤثر بشكل مباشر على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

برنامج الإغاثة

نلقي الضوء هنا على أحد أهم البرامج التي تتبع وحدة التنمية المحليّة التابعة للهيئة القبطيّة الإنجيليّة للخدمات الاجتماعيّة، وهو برنامج الإغاثة، الذي يهدفُ إلى حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية خلال الأزمات والكوارث، من خلال اتخاذ التدابير وتنفيذ حزمة من تدخلات الإغاثات العاجلة التي تعاونهم على مواجهة تلك الأزمات وتخفيف آثارها السلبيّة.

ونقدم لكم أهم الإنجازات في النصف الأول من عام ١٠٢١م:

مواجهة تدٍاعيات أزمة جائحة كورونا

أطلقت الوحدةُ خلال هذا العام عدة مبادرات

للاستجابة الطارئة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وأزمة السيول، والتي تم من خلالها توفير حزمة من الخدمات الأساسية لنحو (١٥٠٨٣٢) من الأسر الفقيرة الأكثر هشاشة وتضررًا من تلك الأزمات مثل العمالة غير المنتظمة، مُعيلات الأسر، صغار المزارعين، الأشخاص ذوى الإعاقة، لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الأزمات، كما تم توجيه حملات رفع وعي لأكثر من ١٣٠٠٠٠ من المواطنين بمجتمعات العمل فخ المحافظات المختلفة ومن هذه المبادرات نذكر ما يلي:

المشاركة في مبادرة «نتشارك.. عشان بكره» بالشراكة مع صندوق تحيا مصر ووزارة التضامن الاجتماعي، ضمن إطلاق أكبر قافلة إنسانية لرعاية مليون أسرة، استعدادًا لفصل الشتاء، والرعاية الصحية للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والحد من انتشار فيروس كورونا المستجد . من خلال هذه المبادرة تم توزيع ما يلي:

- ٢٠ ألف شنطة دواجن.
- ٦٠٠٠ كرتونة مواد غذائية.
 - ١٠٠٠ بطانية.
 - ٢٠٠٠ قطعة ملابس.

المشاركة مع صندوق تحيا مصر في مبادرة "نتشارك.. هنعدى الأزمة"، لدعم ١٤٠٠٠ من الأسر الأولى بالرعاية في القرى الأكثر احتياجًا بمحافظات البحيرة والمنيا وسوهاج لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

إطلاق مبادرة "نقدر نحميها» بتوزيع حقائب المطهرات والوقاية وتنفيذ حملات تطهير وتعقيم للمؤسسات والأماكن العامة والشوارع. ومعاونة العديد من المؤسسات الخدمية في تنظيم المواطنين وعدم التزاحم والتكدس أثناء ترددهم للحصول على خدماتها، وذلك لحوالي ١٧٠ مجتمعًا.

إطلاق مبادرة «نحو مجتمعات آمنة ضد كورونا"، ومبادرة «شكرًا للأطباء وفرق العمل الطبية» لدعم الطواقم الطبية بمستشفيات محافظة بني سويف، من خلال المساهمة بعدد ٣٣ بدلة وقاية، وعدد ۲۵۰۰ كمامة، و۷٦٠٠ قفاز، ۳۸۰ جاون، و۱۳۳ زجاجة كحول.

إطلاق مبادرات لدعم السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي أثناء جائحة كورونا لعدد ٣٠ مجتمعًا في مواقع العمل تضمنت:

تقديم خدمات المساعدة غير المالية للسيدات العاملات في القطاع غير الرسمي في ٣٠ مجتمعًا محليًّا شملت توزيع قسائم الغذاء، بالإضافة لـ٤٤٣٨ شنطة غذائية.

تسجيل عدد ٤٠٤٥٠ من السيدات وأسرهن من العمالة غير المنتظمة على موقع وزارة القوى العاملة لتفعيل استفادة هذه الفئة من قرارات الدولة لمواجهة هذه الأزمة في إتاحة مبلغ ٥٠٠ جنيه لمدة ۳ شهور.

تنفيذ ٢٢ حملة رش وتطهير للمنشأة والأماكن العامة استفاد منها ٣٢٣٢١.

توزيع ١٢٠٠ من حقائب المطهرات وأدوات التعقيم بالمنيا وبني سويف.

تنفيذ حملات توعوية وتدريبات ولقاءات عبر تطبيق ZOOM وبثها بشكل مباشر على مواقع التواصل الاجتماعي.



تدريب (١٤١) من السيدات العاملات بـ٢٠ وحدة إنتاجية حول تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية وسلامه منتجاتهم.

إنتاج (١٢٠٠) كتيب من بينها ٢٠٠ كتيب تلوين يستهدف توعية أبناء السيدات العاملات.

إطلاق عدة مبادرات لحماية الأشخاص ذوى الإعاقة الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة بفيروس كورونا، شمل ذلك ما يلي:

توزيع حقائب أغذية وحقائب مطهرات لـ ٨٠٠ من ذوي الإعاقة وأسرهم.

إطلاق منصة تواصل اجتماعي عبر تطبيق واتس آب لنشر رسائل التوعية.

توزيع معينات حركية لحماية الفئات الفقيرة غير القادرة على الحركة لحمايتهم من استخدم الطرق البدائية التي يمكن أن تزيد من مخاطر إصابتهم بفيروس كورونا.

تنفيذ حملات لتطهير وتعقيم المؤسسات العامة التي يتردد عليها الأشخاص ذوو الإعاقة، مثل المؤسسات الصحية والبريد وإمدادها بالكواشف الحرارية.

تقديم خدمات التأهيل المتخصصة من خلال تأهيل الأسر على تنفيذ تلك البرامج بمنازلهم. تكثيف التوعية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم للوقاية من الإصابة بالفيروس.

مواجهة تداعيات أزمة السيول، وشملت الآتي: المشاركة في مبادرة إعمار، والتي استهدفت إعادة إعمار المنازل المتضررة من إعصار التنين، والذي تسببت عنه سيول اجتاحت قرية سنور بمحافظة بني سويف وأدت إلي تهدم ٢٠ مِنزلا بالقرية مما خلف آثارًا اجتماعية واقتصادية لتلك الأسر، ومن خلال هذا المبادرة تم تحقيق ما يلي:

إعادة إعمار (٢٠) من المنازل المتضررة من السيول شمل ذلك عمل بعض أعمال البناء وإنشاء أسقف وطلاء واجهات المنازل.

دعم (١٨٠) من الأسر الأولى بالرعاية بسلع غذائية عززت من قدرتهم على مواجهة تلك الأزمة. دعم ٢٢٠ من الأسر الأكثر فقرًا بمنطقة الزرايب وهى أكثر الأماكن تضررًا، بأزمة السيول بتدخلات عاحلة شملت:

تقديم ١٣٢٠ وجبة غذائية لأفراد الأسر الأكثر تضررًا.

توفير ملابس لأفراد الأسر المتضررة (من الرجال والسيدات الشباب والأطفال).

التدخل السريع لحماية صغار المزارعين الذين تأثرت محاصيلهم بسبب السيول شملت:

رش المحاصيل المنزرعة في مساحة أكبر من ٢٥٠ فدانا بمغذيات لينقذ ما يمكن إنقاذه من أضرار

إطلاق مبادرة تواصل اجتماعي لصغار المزارعين عبر واتس آب تحت شعار «حماية إنتاجك من التغيرات المناخية» لخدمة أكثر من ٢٠٠٠٠ من صغار المزارعين في محافظات سوهاج والمنيا وبني سويف، شملت نشر رسائل توعية وإرشاد فني للمزارعين لحماية إنتاجهم الزراعي خلال أزمة

على هذا النحو نرى كيف أن هذه المبادرات تمت من خلال تبنى نهج حقوقى يسعى لتمكين إلإنسان مهما كانت خلفيته في مواجهة الأزمات المختلفة. وهنًا نرى بوضوح دور المجتمع المدنى متمثلا في الهيئة كنموذج في دعم وتعزيز قيم حقوق الإنسان في أرض الواقع وبشكل عملي.

العدالة الاجتماعية

هي أحد النظم الاجتماعيَّة التي من خلالها يتم تحقيق المساوة بين جميع أفراد المجتمع من حيث المساوة في فرص العمل، وتوزيع الثروات، والامتيازات، والحقوق السياسيّة، وفرص التعليم، والرعاية الصحيّة وغير ذلك، وبالتالي يتمتع جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الِجنس، أو العرق، أو الديانة، أو المستوى الاقتصادي، بحياة كريمة بعيدا عن التحيِّز.

إعلاميون وخبراء يوضحون رؤيتهم عن دور الإعلام في تناول قضية حقوق الإنسان

أساتذة إعلام: علينا الاستفادة بالفنون والدراما للتعبير عن مفاهيم حقوقية

د. أسامة السعيد: الإعلام أداة وعى مهمة لتعريف المواطن بحقوقه وواجباته

يعتبر ملف حقوق الإنسان من الملفات المهمة والشائكة في الوقت ذاته، نظرًا للاهتمام به من جانب الدولة بعد ثورة آلاهتمام به من جانب الدولة بعد ثورة عدم تطبيق مصر لمبادئ أساسية متفق عليها في مجال حقوق الإنسان، ويأتي هنا أهمية دور الإعلام في التوعية والنشر بحقيقة الأمر وما يتم بالفعل من قبل وسائل الإعلام بشأن تناول قضايا حقوق الإنسان بالنقاش والأخذ وعلى الشاشات.

كتبت - أميرة عبدالفتاح وأمنية فوزي:

يقول الدكتور أسامة السعيد، الكاتب الصحفي بمؤسسة الأخبار وأستاذ الإعلام وحقوق الإنسان، إن للإعلام دورًا كبيرًا في تعزيز التمتع والرقابة على حقوق الإنسان، فحرية الإعلام ذاتها هي حق من حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير هي جزء لا يتجزأ من الحقوق المدنية والسياسية، فالعلاقة بينهما وثيقة.

وأضاف السعيد أن الإعلام يمثل واحدًا من أهم أدوات بناء الوعي لدى المواطن بضرورة تمتعه بحقوقه، وإدراكه لواجباته، كما يقوم الإعلام بدور مهم في ترسيخ وتعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان التي تقوم على المساواة، وعدم التمييز بين المواطنين سواء باللون أو الدين أو الجنس أو العرق وغيرها، كما يعزز الإعلام فكرة الرقابة المجتمعية على أداء المؤسسات المختلفة، وعلى انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي من الممكن أن تقع سواء من جانب عناصر كبيرة في الدولة أو من جانب المواطنين بعضهم إلى

وأوضح السعيد أن الإعلام شريك أيضًا في تعتبر تعزيز قيم الديمقراطية في المجتمع التي تعتبر واحدة من أسس وأصول حقوق الإنسان، فيلعب الإعلام دورًا كبيرًا في إتاحة الأفكار المختلفة باعتباره ساحة لتداول الأفكار، ولحرية الرأي والتعبير، وللنقاش الحر المفتوح، ولاحترام الرأي الأخر وقبوله.

وعن الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام، يشير د. السعيد إلى إمكانية أن يلعب الإعلامي دور



عميدة الإعلام بجامعة فاروس: نحتاج إعلاما خلاقًا وأكثر

عمقا يبحث عن حلول.. وكفانا تغطية مؤتمرات وفعاليات

الوسيط ما بين المواطن ومؤسسات الدولة، سواء من خلال نقل الشكاوى والآراء والأفكار المختلفة، ويعطي للمؤسسات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان مساحة كي تكون أكثر رشدًا وقدرة على تقديم خدماتها وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، كما يستطيع من خلال النشر المكثف والتركيز

على بعض القضايا أن يعطي لهذه الحقوق والقضايا الأولوية على أجندة الدولة، وأجندة المواطن: على سبيل المثال.. المشاركة السياسية، وحرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الفكر والعقيدة.

ويوضح «السعيد» شراكة الإعلام لفترات

حرية الرأي والتعبير

تنص المادة «٣٥» في دستور ٢٠١٤م أن حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه قولًا أو كتابةً أو تصويرًا أو غير ذلك من وسائل النشر.

د. محمد بسيونى: قنواتنا تلهث وراء تغطية القضايا المثيرة والحوادث

د. أماني ألبرت: الإعلام يخلق حالة من الوعي المجتمعي ويحوله لسلوكيات

طويلة في مسألة تعزيز حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات، فلن ننسى قضية خالد سعيد فيما قبل ثورة ٢٥ يناير، وكثيرًا من المحاكمات عندما كشفت وسائل الإعلام قضايا فساد وانتهاكات تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الـدور الـذي يلعبه هـذه الفترة من تعزيز قيم المواطنة والتركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل مشروع «حياة كريمة»، والتركيز على الخدمات التي تقدم إلى سكان العشوائيات

ويدعو الكاتب الصحفى الدكتور أسامة السعيد إلى الاستفادة بالفنون والأشكال غير المباشرة لتوعية المواطن بحقوقه كالدراما، فيجب أن يكون التركيز على قضايا حقوق الإنسان جزء لا يتجزء من الدراما المصرية كونها قضية وعي تسعى الدولة جاهدة لتطويرها دائما.

التوازن في العرض

من جانبه، يرى الدكتور محمد بسيوني، الكاتب الصحفى بجريدة الأهرام وأستاذ الإعلام وحقوق الإنسان، أن وسائل الإعلام المصرية وغالبية وسائل الإعلام العربية تتناول حقوق الإنسان في المناسبات، فليس لدى أي منها لجنة إعلامية واضحة تجاه الحقوق الإنسانية، ونـرى ذلك واضحا في اللهاث الجماعي وراء تغطية القضايا المثيرة والحوادث والصراعات، دون وجود تناول للموضوعات من زاوية حقوقية، ودائما حالة الاستقطاب والميول السياسية للمصادر التي تعتمد عليها وسائل الإعلام تتغلب على الرؤية التي يقدمها المصدر للمشاهدين.

ويوضح ِ «بسيوني» أنه مع تناول ظاهرة الفقر نجد تركيزًا على البعد السياسي دون أن نجد تناولا متوازنا لحق المأكل والمشرب والسكن المناسب مع مشاركة شعبية لحل المشكلة، وفي تناول غالبية المصادر الإعلامية نجدهم ينتقدون

أو يبررون السياسات والساسة أكثر من تناول الموضوع بتكامل حقوقي إنساني، وتكون النتيجة غياب مفاهيم وقيم واتفاقيات حقوق الإنسان خلف التناطح السياسي والتشويه المتعمد لها، فلا يستفيد المجتمع من منظومة حقوق الإنسان ولا تحل المشاكل.

وسائل التواصل الاجتماعي

وعن وسائل التواصل الاجتماعي، قال بسيوني إنها تطبيق عملى لحرية النشر والتعبير وإقرار وتبادل المعلومات، ولذلك فإن من يرتادونها يحرصون على حماية هذا الحق الإنساني بقوة وتكاتف، كما أن تبادل نشر المعلومات والأراء على المستوى المحلى والعالمي يدعم حالة الشفافية ويحافظ على قيم حقوق الإنسان، ويمثل الرأي العام المتكون عبر وسائل التواصل الاجتماعي حالة ضغط فعالة في معظم الحالات ضد انتهاكات حقوق الإنسان ومن يمارسون الظلم للبشر، وإن كنا نـرى في بعض الحـالات نشر أكاذيب للإثارة واجتذاب المشاهدة والتعليقات فإن القراء يكتسبون عبر الممارسة مناعة ضد هذه الأكاذيب.

ويكمل بقوله إن لا شك أن حرية أدوات التواصل الاجتماعي تدعم كل يوم مفهوم التضامن الإنساني الواسع ضد انتهاكات حقوق الإنسان، وللأسف لا أجد إعلاميين يعرفون ماهية حقوق الإنسان ومعظمهم يقدمون رسائل إعلامية مشوهة عن حقوق الإنسان، وأعطى مثلا في المناقشة العلنية للمبادرة الرئاسية الأخيرة وجدنا كاتب صحفى كبير يطالب بمنع الدعم التعليمي عن الطفل الثالث للأسرة وهو لا يعلم أن ما يقوله طبقته الصين لسنوات وتم عقابها دوليًا لأن ذلك انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وقد رفض السيد الرئيس اقتراح الصحفي علنا، وهذا دليل واضح على جهل الصحفي بحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان قناعة وطنية

من جانبها قالت الدكتورة أماني ألبرت، المستشار الإعلامي لجامعة بني سويف، إن للإعلام دورًا كبيرًا في دعم وتأكيد مفهوم حقوق الإنسان، ويأتى دوره واهتمامه بهذا الأمر كقناعة وطنية لغرس وتشكيل وجدان الشعوب المختلفة، لأنه نافذة تطل منها الشعوب والحكومات الخارجية على ما يقدم داخل مصر من الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات المختلفة، وأن القناعة الوطنية تأتى من إيمان عميق بأهمية احترام كافة الحقوق الخاصة بالأشخاص سواء المدنية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية؛ وكل الحقوق التي نص عليها الدستور.

وتابعت أن مصر كثيرًا ما هوجمت من منصات إعلامية أجنبية بادعاءات مغلوطة في هذه الجزئية ونحن في اتجاه الجمهورية الجديدة نحاول أن نوضح الصورة، ونصحح كل الصور الذهنية الخاطئة، وهنا يأتي دور الإعلام؛ من خلال توضيح الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الملف، ولا يقتصر دور الإعلام على التوعية فقط، ولكنه يتضمن إبراز الشهادات الحية والمواقف الحقيقة الموجودة على أرض الواقع، بالإضافة إلى الدور الرقابي.

وتتمنى «ألبرت» أن يبرز الإعلام دور المدونين والناشطين والمناصرين لقضايا حقوق الإنسان، ويخلق حالة من الوعى وبمرور الوقت يتحول الوعي المجتمعي إلى سلوك.

نظرة شمولية لحقوق الإنسان

ترى الدكتورة عزة عبد العزيز، عميدة كلية الإعلام جامعة فاروس، أن الإعلام يلعب دورًا مهمًا في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال توعية الجمهور بحقوقه والتعريف بها وترسيخها في سلوكيات أفـراد المجتمع، فعلى وسائل الإعلام مراعاة المهنية والمسئولية الاجتماعية فيما تقدمه مع الابتعاد عن التغطية المجتزئة والنظر إلى القضايا نظرة شمولية مع تقديم مضمون إعلامي له تأثير على قطاع كبير من الجماهير وبأسلوب جذاب.

وأضافت «عبد العزيز»قائلة «لا بد من تسليط الضوء على القضايا التي تمس المواطن وتمس حقوقه ومحاربة كل ما هو مرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان».

وتابعت؛ أنه من الأشياء المهمة التي ينبغي للإعلام دعمها فكرة السلام والتفاهم الدولي ومكافحة العنصرية أو التحريض على الإرهاب والحروب والنزاعات.

كما أكدت على أهمية خروج وسائل الإعلام من إطار التغطيات الشكلية المرتبطة بتغطية مؤتمرات وفعاليات إلى تغطية خلاقة وأكثر عمقًا، بحيث تساعد الجهات المسئولة لإيجاد حلول للمشكلات، وبالتالي تحقق التأثير المطلوب.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في باريس، موجب القرار ٢١٧ ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، منهم الدكتور محمد عزمي من مصر. يتحدث الإعلان عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس، وهو يحدِد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً. يتألف الإعلان من ٣٠ مادة ويخطط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس. وترجمت تلك الحقوق إلى ٥٠٠ لغة من لغات العالم.

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.. محاور أربعة وتطلعات كبيرة

د. سامح فوزي: مبادرة فريدة والتزام دولي بتحقيق حقوق الإنسان بمختلف أبعادها

شريف الهلالي: خطوة إيجابية.. وننتظر التطبيق على أرض الواقع



تسعى الدولة المصرية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية معتم عادل يتمية الشاملة وبناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة والتوزيع العادل لفوائد التنمية، وتحقيق أعلى درجات الاندماج المجتمعي لكافة الفئات، وتوكد هذه الرؤية التنموية أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب احترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.

كتبت - أميرة عبدالفتاح:

في هذا الإطار أطلقت الدولة المصرية مؤخرًا الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى إلى تعزيز التوجه القائم على احترام وتعزيز حقوق الإنسان لذلك المشروع

التتموي المتكامل لمصر، ودمج أهداف ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات العامة للدولة، وتستند هذه الاستراتيجية على عدد من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور، والمستقرة في قضاء المحاكم العليا، والمتفق عليها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

جهد متراكم

في البداية يقول الدكتور سامح فوزي، كبير الباحثين بمكتبة الإسكندرية: «إن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان التي تبنتها الدولة المصرية، وأعلنها الرئيس عبد الفتاح السيسي، تمثل جهدًا تراكميًا، وحصيلة والهيئة الاستشارية التي تشكلت من خبراء ومثقفين، وكذلك العاملين في حقل حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وهي تمثل الأولى من نوعها، وتعبر عن التزام من جانب الدولة بتحقيق حقوق الإنسان بمختلف جانب الدولة بتحقيق حقوق الإنسان بمختلف

أبعادها».

ونوه «فوزي» إلى «أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، ولا يجب تسليط الضوء على جانب منها دون الآخر، فإذا كانت الحقوق المدنية والسياسية ركنًا أساسيًا في حقوق الإنسان، ويمثلها العهد الدولي للحقوق الانسان، ويمثلها العهد الدولي للحقوق الاختماعية والشياسية، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تقل عنها أهمية، ولا يصح التقليل مما حدث في السنوات القليلة ومواجهة الفقر، والتوسع في تقديم الخدمات الصحية، وبرامج الحماية الاجتماعية، وإدخال المرافق إلى القرى المحرومة، لأن جميعها في صميم حقوق الإنسان، وأساس تمتعه بالكرامة



التى تضمنتها الاستراتيجية موضع التنفيذ سواء من خلال القيام بإصدار تشريعات من مجلس النواب، أو الخطوات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة والسلطة التنفيذية لتفعيل الاستراتيجية سواء في بشأن ممارسات التعذيب بأقسام الشرطة، أو تفعيل رقابة النيابة العامة على السجون ومقار الاحتجاز». تخوفات وتحديات في التطبيق

يضيف الهلالي «أن الاستراتيجية تحمل كثيرًا من التحديات، منها غياب الوضع المجتمعي في العديد من القضايا على سبيل المثال في حق التظاهر، فلا تحترم هذا الحق على المستوى العملي، كما أننا في حاجة لتطبيق بعض الخطوآت قبل الحديث عن أي استراتيجية حقوقية لتوفير أرضية إيجابية في المجتمع على المستوى السياسي والحقوقي، لإيجاد ثقة من القوى السياسية والمنظمات الحقوقية في تفعيل الاستراتيجية وأهمها حل مشكلة الحبس الاحتياطي التي أصبحت تستخدم كعقوبة قضائية بدون حكم قضائي على نشطاء سياسيين وأعضاء بالأحزاب السياسية وإعلاميين، وأصبحت مدد الحبس الاحتياطي تمتد إلى ٤ سنوات خاصة في ظل ظاهرة تدوير المتهمين على أكثر من قضية، على حد وصفه».

كما دعا مدير المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى إلى إخلاء سبيل كثير من المحبوسين، بسبب اتهامات تتعلق بحرية الرأي والتعبير على وسائل التواصل الاجتماعي أو بسبب ممارسة مهنتهم كمحامين وصحفيين وأساتذة الجامعات، ودعم حرية النشاط السياسي للأحزاب والقوى السياسية وإصدار نظام انتخابي يسمح بتمثيل هذه القوى بشكل عادل، مع التأكيد على مبادئ حرية الإعلام والنشر ورفع يد الدولة من على وسائل الإعلام، إضافة إلى تنقية التشريعات العقابية بقانون العقوبات وقانون الإرهاب من عشرات المواد ذات الصيغة الفضفاضة والعامة والتي تحرم أنشطة تقع تحت حرية التعبير مثل «نشر أخبار كاذبة».

آليات تطبيق الاستراتيجية

يستكمل الهلالي «أن آليات تطبيق الاستراتيجية غير واضحة، فهل ستكون اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التي تعتبر جزءًا من وزارة الخارجية هي أحد هذه الآليات، أم سيتم تحديد آليات أخرى؟ فالتطبيق هو الذي سيحكم على الاستراتيجية، هل هي شكليات أم ستقود إلى انفراجة حقيقية في مجال حقوق الإنسان؟»

كما يشير الهلالي إلى «ضرورة انتقال التصور المطروح بأن عام ٢٠٢٢ كعام للمجتمع المدني سيؤدي إلى احترام حقيقي لمنظماته، وأن تكفل القوانين المنظمة لمنظمأت المجتمع المدنى سواء الجِمعيات أو النقابات المهنية أو العمالية استقلالا حقيقيًا لهذه المنظمات بما يؤدى إلى القيام بدورها الحقيقي». أن أي جهد وطني داخلي في سبيل دعم حقوق المواطنين ينبغي أن يكون نابعًا من رغبة وطنية في تحقيق ذلك، وليس رغبة في الحصول على ثناء من الخارج».

أهمية تخصيص ٢٠٢٢ عام للمجتمع المدنى وعن قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بتخصيص عام ٢٠٢٢ عاما للمجتمع المدنى يرى «فوزى» «أنه في ذاته قوة دفع مهمة من حيث التأكيد على أهمية منظمات المجتمع المدنى، وإزالة أي لبس أو سوء فهم حول دورها، وأهمية الشراكة بينها وبين الدولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وتُعد هذه المناسبة فرصة مد جسور العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني من ناحية، وتطوير وتحديث الجمعيات الأهلية».

خطوة إيجابية ولكن...

من جانبه علق «شريف الهلالي»، المدير التنفيذي للمؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى وحقوق الإنسان، بقوله «إن استراتيجية حقوق الإنسان خطوة إيجابية، لكنها ليست كافية لإحداث تغيير حقيقى في مجال حقوق الإنسان، لأن خطواتها أقل كثيرًا من الالتزامات التي وردت في التوصيات التي وافقت عليها الحكومة المصرية بمجلس حقوق الإنسان، كما أنه غير واضح متى ستوضع الخطوات

الإنسانية».

الاستراتيجية الوطنية نابعة عن إرادة مصرية

أوضـح الدكتور سـامـح فـوزي «أن الـدولـة المصرية أقدمت على وضع هذه الاستراتيجية بناءً على قناعاتها، دون طلب من أحد، وينبغي أن يكون الهدف منها هو الارتقاء بحقوق المصريين، دون النظر إلى الخارج أو رغبة في الحصول على دعم أو تأييد أو مباركة من أحد؛ لأن حقوق المواطن هي خاصة بالوطن والمواطن، وعندما توسعت الدولة في برامج الحماية الاجتماعية، وتبني الحملات الصحية على المستوى القومي، والقضاء على العشوائيات، لم يطلب منها أي طرف خارجي ذلك، بل قامت بذلك إدراكا من جانبها بضرورة تطوير نوعية الحياة للناس.

تأثير الاستراتيجية الوطنية على مصردوليا

يؤكد كبير الباحثين بمكتبة الإسكندرية «أننا لسنا في عالم خاص بنا، بل هناك تفاعلات وتشابكات عديدة على المستوى الدولي، وأصدقاء مصر وشركاؤها في الخارج يرون بالتأكيد أن تقدم حقوق الإنسان في مصر يعزز الاستقرار في المنطقة، وهو ما يمثل في عالم اليوم أحد المؤشرات العالمية المهمة، لكني أؤكد

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

اعتمد وعُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م، وتاريخ بدء النفاذ: ٢٣ مارس ١٩٧٦م، وفقا لأحكام المادة «٤٩». يتكون هذا العهد من ٥٣ مادة، ويتضمن الحقوق المدنية والسياسية للإنسان، حيث بني على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م.

عصام شیحة:

الاستراتيجية الوطنية نقلة نوعية وخطوة حضارية في مجال الحقوق

خلال الأسابيع الأخيرة، حدث تطور ملحوظ في عدد من ملفات حقوق الإنسان على الساحة المصرية، بدأت بإعلان الدولة للاستراتيجية الوطنية لحقوق للإنسان، تبع ذلك قرار رئيس الجمهورية بإلغاء حالة الطوارئ، ثم غلق عدد من السجون العمومية وافتتاح سجن مركزي بوادي النطرون يراعى المعايير الدولية...

حوار- فريد إدوار

حول هذه القضايا وتفاصيلها وموضوعات تمس الواقع الحقوقي المصري، أجرينا هذا الحوار مع المحامي والحقوقي عصام شيحة، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان ورئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نستتج منه فهمًا أعمق للقضايصا، ونستشرف معه مستقبلا نتمناه جميعًا أن يكون مشرقا.

كيف رأيت إعلان الدولة المصرية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؟

رأيت في الاستراتيجية نقلة نوعية غير مسبوقة ونقلة حضارية في مجال حقوق الإنسان، وقفزة إلى الأمام في طريق الألف ميل، قفزة كبيرة لأنها المرة الأولى في تاريخ الدولة المصرية التي يكون لدينا فيها استراتيجية حقوقية بإرادة مصرية خالصة، فلم يتدخل أحد من قريب أو من بعيد في صياغة هذه الاستراتيجية.

جاءت الاستراتيجية بمبادرة من الرئيس السيسي والإعلان أيضًا.. ما دلالة ذلك في تقديرك؟

تعبر المبادرة عن رغبة وإرادة سياسية من الدولة لتحسين حالة حقوق الإنسان، ودلالة قاطعة على أن الجمهورية الجديدة جمهورية حقوقية من الطراز الأول، وكانت هناك شواهد قبل إطلاق الاستراتيجية، منها تكافل وكرامة، وحياة كريمة، وغيرها من المبادرات، وبإعلان الرئيس لها أصبحت ملزمة للدولة أمام الرأى العام الداخلي والخارجي، وهي المرة الأولى التى تتوافر فيها إرادة سياسية للسير في طريق تحسين حالة حقوق الإنسان في مصر.

وصفت الاستراتيجية بالقفزة.. ما أبرز ملامح هذه القفزة؟

وضعت الاستراتيجية ٣ مسارات للإصلاح،



يشغلني ملف الحبس الاحتياطي.. والدولة ألزمت نفسها بتطبيق الاستراتيجية

الأول مسار تشريعي لأننا في حاجة إلى ثورة تشريعية جديدة وفلسفة جديدة للعقاب يعبر عنها قانون جديد للعقوبات، بالإضافة إلى التوعية والتدريب وبناء القدرات للعاملين في الدولة بقيم ومفاهيم حقوق الإنسان.

في تقديرك، ماذا ينقص الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؟

فقط ننتظر تحويلها إلى برنامج عمل، ليس لدينا وقت، يجب أن يعمل البرلمان المصري على التشريعات التي أشارت إليها الوثيقة ضمنيًا، وفي نفس الوقت يجب أن يحدث إصلاح مؤسسي، مع دعم للكيانات السياسية لتبدأ العمل من جِديد وتبني كوادرٍ، مع دعم المجتمع المدنى أيضا باعتباره شريكا أساسيًّا للدولة المصرية في رؤية مصر ٢٠٣٠. على ذكر سيرة الكيانات السياسية.. هل ترى اهتمام الدولة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نفس درجة الاهتمام

بالحقوق السياسية والمدنية؟

في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، كانت أولويات

الدولة المصرية الحفاظ على أسمى الحقوق، وهو الحق في الحياة في مواجهة الإرهاب، فرغم أن منظومة الحقوق منظومة كاملة يعزز بعضها البعض لكنك تبقى في خيار بين أن تتاح حرية الرأي والتعبير في مقابل الحق في الحياة فتسعى أولاً بشكل منطقى إلى الحق في الحياة، فقد كنا في مواجهة جماعة إرهابية وعمليات استخباراتية. الدولة تتخذ خطوات متتالية في تحسين حالة حقوق الإنسان، بدأت بمبادرات ثم استراتيجية ثم إفراجات عن عدد كبير من المحبوسين احتياطيًّا، ثم رفع قانون الطوارئ.

هل فوجئت برفع حالة الطوارئ؟

نعم، كان مفاجأة كبيرة بالنسبة لي، فهذه هي المرة الأولى في تاريخ الدولة المصرية أن رئيس الجمهورية هو الذي يبادر بهذه الخطوة، فأنا أمارس السياسة منذ أكثر من ٤٠ عامًا وكان هذا هو مطلبنا الوحيد تقريبًا، أما الآن فلم يطالب أحد، والرئيس فاجأ المجتمع بأكمله بهذه الخطوة.

وعما تعبرهذه المبادرة في تقديرك؟

هذا يعطينا مؤشرًا عن الطريقة التي يفكر بها الرئيس السيسي بها الرئيس السيسي يسبق المجتمع بخطوات، فعلى سبيل المثال، أعلن سيادته في نفس يوم تدشين الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، عن قضية غاية في الحساسية، وهي قضية حرية الاعتقاد والمئيس يحمل أفكارًا تقدمية.

الغاء قانون الطوارئ له مميزات كثيرة.. ما أهمها في رأيك؟

الشعور بالطمأنينة لدى المواطن المصري ولدى المستثمر الأجنبي، ومعرفته بأنه لن يحال لمحكمة استثنائية أو لقانون استثنائي، مهما كان، فأنا مطمئن في ظل قانون العقوبات، هذا الشعور بالاطمئنان يوسع دائرة المشاركة.

ومادًا عن القضايا الَّتي تم البت فيها في محكمة أمن الدولة العليا خلال الطوارئ؟

لرئيس الجمهورية الحق في الإفراج عن المحبوسين بإجراءات العفو، ونحن بالفعل بحاجة إلى أن نحتوي الشباب ونعيد إدماجهم في المجتمع ويكفي ما تعرضوا له، الدرس كان واضحًا، وليس من الحكمة ترك أولادنا فريسة للجماعات الإرهابية والتكفيرية، أو فريسة لأفكار الكراهية والعنف بعد خروجهم من السجن، يجب إعطاء فرصة للاندماج مرة

السياسي عصام شيحة.. ماذا ينقص الأحزاب السياسية لتقوم بدورها؟

أجاوبك بكل الصدق، الأحزاب السياسية تحتاج أن تشعر أنها أحزاب سياسية، تمارس السياسة، لدينا أكثر من ١٠٠ حزب، ولم يقدم أي منهم نفسه بديلًا للسلطة، يجب على الأحزاب أن تطرح رؤى وخطط وبرامج، يجب على الأحزاب مراجعة نفسها ومنهجية عملها، ويجب أيضًا أن نشجع المواطنين على ممارسة السياسة والانضمام للأحزاب والنقابات، فهذا لا يعني اختلافًا مع الوطن، بالعكس، هذا يعني الحرص على مصلحة الوطن.

لماذا يرتبط مفهوم حقوق الإنسان في مصر بقضايا التمويل الأجنبي؟

عندنا في مصر إشكالية، وهي أنه لا يوجد تمويل محلي أو وطني لمنظمات حقوق الإنسان، مع فقدان فكرة التطوع، ولا نقدّم محفزات للقطاع الخاص حتى يتبرع بجزء من أمواله لمنظمات حقوق الإنسان. التمويل الأجنبي ليس جريمة، هذا نظام موجود في كل دول العالم، وأنت لا تأخذ تمويلًا إلا بعلم الدولة وعن طريقها وبرقابة منها، ومثلها مثل المعونات، القضية كلها في كيفية استخدام التمويل القضية كلها في كيفية استخدام التمويل

المجتمع تفاجأ برفع حالة الطوارئ.. والرئيس يحمل أفكارا تقدمية

نعم.. تتوفر إرادة سياسية لتحسين أحوال حقوق الإنسان في مصر



نحتاج إلى ثورة تشريعية وقانون جديد للعقوبات حتى نشعر بفارق

الأجنبي وفي عدم الحوكمة داخل منظمات حقوق الإنسان في تعامل بعض الجهات مع أشخاص بشكل مباشر دون المؤسسات.

دعنا نتحدث عن قضية تحسين السجون المصرية الذي عملت عليه الدولة المصرية مؤخرًا وكذلك الاهتمام بفلسفة العقاب؟

هي خطوة ضمن خطوات تحسين حالة حقوق الإنسان التي تسعى لفلسفة جديدة للتأهيل والإصلاح، الدولة تغلق ١٢ سجنًا قديمًا وتبني مُجمّع سجون طبقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويراعى فيه عملية التدريب والتعلم واكتساب المهارات، مع وجود أماكن للتريض، ومستشفى ومكتبة، وإنشاء مرتب السجين لأسرته، وهو ما سيحافظ على مرتب السجين لأسرته، وهو ما سيحافظ على الأسرة بشكل أكثر فعالية، هذه خطوة كبيرة على الطريق الصحيح، وفي نفس الوقت الآمال معقودة على التوسع في إنشاء مثل هذه المراكز عدد المساجين ولكن للتوسعة والتوافق مع عدد المساجين ولكن للتوسعة والتوافق مع معدد المساجين ولكن للتوسعة والتوافق مع معدد المساجين ولكن التوسعة والتوافق مع معدد المساجين ولكن التوسعة والتوافق المعاير الدولية وتسهيلًا على أسر السجناء.

بمناسبة تعيينك عضوًا بالمجلس القومي لحقوق الإنسان.. ما هو الملف

الذي يشغل بالك وستبدأ به عملك في المجلس؟

ملف الحبس الاحتياطي في الوقت الراهن، إضافة إلى ملفين أشارت إليهما الاستراتيجية، الأول الحد من العقوبات السالبة للحرية، والثاني هو الحد من الجرائم التي تعاقب بالإعدام.

بحكم عملك لسنوات طويلة في المف الحقوقي، كيف ترى المجهود الذي تقوم به الهيئة القبطية الإنجيلية في هذا الملف؟

الهيئة القبطية الإنجيلية مؤسسة رائدة في مجالات متعددة، وفي القلب منها حقوق الإنسان، ويكفي الهيئة القبطية ما تقوم به من عمليات التنوير والتدريب وبناء القدرات في صعيد مصر والوجه البحري، الجميع يعمل بشكل مركزي، داخل القاهرة، لكن الهيئة قفزت إلى وجه قبلي وقراه، دخلت «الأدغال» ولها فضل كبير في تنوير وتوعية المواطنين في صعيد مصر.

ماذا يقرأ الحقوقي عصام شيحة الآن؟

أنا مهتم بقراءة تاريخ مصر الحديث، وتحديدًا الفترة التي أسس فيها محمد علي الدولة الحديثة، أما الكتاب الذي أقرأه الآن فهو مذكرات سعد زغلول.

ما هي الرسالة التي تحب أن توجهها <u>في</u> نهاية حوارنا ولن؟

أوجه رسالة لكل الآباء والمسؤولين، نحن بحاجة إلى احتواء أولادنا وشبابنا، الدولة المصرية ٦٠٪ منها شباب، نحتاج إلى فهم ظروفهم وأفكارهم، يجب علينا أن نفتح معهم حوارات أقرب للصداقة منها للمنهج الأبوي الآمر، الذي لم يعد صالحًا لمثل هذا الزمان.

٥٠٤ من السائل المحاصة المالية المالية

د. سامية قدري: مناهج حقوق الإنسان موجودة والعبرة بالتطبيق والممارسة

منى عبد العاطي: البرلمان يهتم بجودة التعليم في تشريعاته وحريصون على دعم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان ليست مجرد درس يقدم في المدارس بل هي حقوق للبشر جميعهم، معرفتها ترتبط بتحسين حياة المواطنين، ودراستها جزء مهم من منظومة تساعد على انتشار ثقافة حقوق الإنسان، من خلال تدريس مادة التعرف على حقوقهم وحقوق الأخرين، واحترام كرامة كل إنسان، كما ستساعد الطالب، ق، وتحسن قدرته على التواصل مع الأخرين بحرية ومعرفة حق الأخر، وتوطيد احترام حقوق الإنسان، من مخلال وزارة التربية والتعليم، هو جزء هام دورها وأساس نجاح نشر ثقافة حقوق الإنسان عام.

كتبت - كريستينا عادل:

ولكن هل تدعم مناهج التعليم ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب، هل تم إدراجها ضمن المواد المخصصة للطالب في السنة الدراسية؟ وما هي الآلية التي يمكن استخدامها لنشر وتفعيل مفاهيم حقوق الإنسان بين الطلاب.

وحتى يتسنى لنا معرفة طرق نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب، وتعاطي وزارة التعليم مع هذه الثقافة، رصدنا آراء مجموعة من أساتذة الجامعات المختصين بمجال التربية، كما تواصلنا مع أعضاء مجلس نواب، لمعرفة ما نحتاج إليه لتفعيل مناهج التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب، وكذلك التشريعات الداعمة لهذه الثقافة.

المراحل الأولى للتعليم

في البداية أوضحت الدكتورة سامية قدري، أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس، سعي الدولة منذ عدد من السنوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال إدخال مقررات في المناهج الدراسية، ولكن المقرر الدراسي لم يتم تدريسه بالطريقة المطلوبة، كما أوضحت أن مقدمي المواد الخاصة بحقوق الإنسان ليسوا على دراية كافية بثقافة حقوق الإنسان، فلم نصل لنتيجة مرضية.

وأضافت «قدري»: «أننا نحتاج لطرح بذرة حقوق الإنسان في المراحل الأولى للتعليم، ثم المراحل الإعدادية والثانوية فالجامعة، ليصبح





الطالب»ة» قادرًا على تطبيقها في حياته العميلة بشكل كبير».

وعن تقسيم مراحل حقوق الإنسان للطلاب أوضحت «أن «مبادئ الإخاء والمساواة» هي مفاهيم مناسبة للتدريس في المراحل التعليمية الأولى، «علشان لما يكون التلميذ معاه زميله في المدرسة مختلف عنه يبقى في قبول وفكرة وتسامح ومحبة»، وفي مرحلة إعدادي وثانوي

وكيل التعليم بالبرلمان: للأسرة دور كبير في تربية الطفل على احترام الآخر ودورنا مكمل

نقدم نبذة تاريخية صغيرة عن الصراعات بين الفئات المختلفة سواء لأسباب دينية أو سياسية أو اقتصادية، وهو ما أدى إلى وجود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمبادئها الثلاثة وهي الإخاء والمساواة والحرية، وفي الجامعات يمكن دراسة المواثيق والمعاهدات التي تدعم حقوق الانسان».

وأشادت «قدري» بدور الهيئة القبطية الإنجيلية في تفعيل ثقافة حقوق الإنسان لطلاب الجامعات من خلال بروتوكول تعاون مع بعض الجامعات، وتقديم هذه المفاهيم عبر آليات مختلفة، مثل تقديمها من خلال فنون الرسم والتمثيل والمسرح، وتقسيم كل نشاط سواء كان نشاطا أدائيًا أو حركيًا حسب الفئة العمرية المستهدفة، وذلك لأن هذا الجيل يؤثر فيه الصورة بشكل أكبر بكثير من السمع.

كيفية التدريس

من جانبه، يرى د. سعيد المصري، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، ومستشار

وزيرة الثقافة، «أن منهج القيم والمبادئ الذي تم طرحه مؤخرًا لطلاب المرحلة الابتدائية جيد وعملي لأعلى مستوى، لكن المشكلة تكمن في تدريس مثل هذه المواد، فالهدف منها ليس مجرد مقرر يتم إعطاؤه للتلاميذ مع حفظه وإعادة كتابته في الامتحانات، فهذا يؤدي إلى فشل المقرر الدراسي، بل نحتاج إلى تفعيله بصورة عملية لتطبيق القيم».

وأشار «المصري» إلى «أننا نحتاج لتدخلات عدة لإنشاء مجتمع حريص على حقوق الإنسان، فنحتاج لتدخلات تعليمية وثقافية وإعلامية، لا بد أن يكون هناك تناغم بين المجتمع لضمان وجود مجتمع حريص على حقوق الإنسان»، وتابع المصرى «الطلاب في المدارس لازم يتعلموا إن في حاجة اسمها بشر، بعيد عن أي انتماء آخر، يجب أن يعاملوا بمساواة من خلال الحياة اليومية في المدرسة، للطالب حق وللمدرس حق وللمدرسة حق، لا بد أن يعرف كل طرف ما هي حقوقه وما هي واجباته».

مبدأ المواطنة

أوضح الدكتور سعيد المصرى أهمية فكرة المواطنة كمدخل مهم لتدريس حقوق للإنسان في المدارس، فهدف المواطنة أن هناك حقوق للمواطن وواجبات لا بد من تأديتها، نحن نحتاج أن نؤمن فيما بيننا بمبادئ حقوق الإنسان، وكذلك فكرة المحاسبة الاجتماعية لا بد أن تكون قائمة على مبادئ حقوق الإنسان.

وعما يخص سير العملية التعليمية بشكل سليم أكد الدكتور سعيد على ضرورة وجود نظام للعلاقة بين الطالب ومدرسيه، وبينه وبين زملائه، ليتم التعاون والمنافسة دون اعتداء على حق أحد، مع إمكانية التعبير عن الرأى بحرية، في ظل جو يحترم قبول واحترام الرأى الآخر.

وأشار المصرى إلى ضرورة البدء بتدريس الحقوق الاجتماعية لطلاب المراحل الأولى، ثم البدء في تقديم الحقوق السياسية لطلاب المدارس الإعدادية، لأن الطالب في هذه المرحلة يبدأ في تكوين هويته ورأيه ومشاعره، وتبدأ مرحلة التمرد على الأسرة والمدرسة، فبالتالي يحتاج الطالب في هذه المرحلة لتنظيم أفكاره

اهتمام البرلمان

قالت منى عبد العاطى، عضو مجلس النواب

أساتذة علم اجتماع: ثقافة حقوق الإنسان يجب تدريسها في مراحل التعليم الأولى



د. سعيد المصري: نحتاج لتدخلات تعليمية وثقافية وإعلامية لجعل المجتمع حريصًا على الحقوق

المصرى ووكيل لجنة التعليم والبحث العلمي، «إن البرلمان يسعى للاهتمام بمناهج التعليم بشكل عام بما فيها من مواد لدعم حقوق الإنسان، ويوجد اهتمام بالتعليم الفني والتقني بشكل خاص، وذلك من خلال متابعة دورية لمدارس التعليم الفنى وإنشاء جامعات لهم ونقابة لمزاولة المهنة مع اعتماد تلك المدراس والجامعات من هيئة ضمان الجودة وهي جودة أنشئت خصيصًا للتعليم الفني ما يساعد على تغيير نظرة المجتمع للتعليم الفني».

وأضافت وكيل لجنة التعليم بمجلس النواب «أن البرلمان اهتم بخريجي الكليات التكنولوجية، وهو جزء من احترام حقوق الطالب في الحصول على تعليم جيّد، يواكب العصر، وتحسين مستوى

الطالب من خلال الدرجات العلمية المختلفة، ما يمكنه من الحصول عليها كالماجيستير والدكتوراه، مع حقه في إنشاء نقابة له وترخيص مزاولة المهنة، فهذا يرفع من شأن خريجي الجامعات التكنولوجيا، مع الاهتمام بحقه في التعليم والحياة الكريمة».

وأضافت «عبد العاطى» «أننا لا نحتاج لشرح مناهج القيم والمبادئ للطلاب بقدر احتياجنا لتطبيقها معهم من قبل المعلمين، فالقيم واحترام الآخر يمكن أن يظهرها المعلم في أفعاله واحترامه للمواعيد، فالطالب ينظر إلى سلوك

وتابعت «أن للأسرة دورًا كبيرًا في تربية الطفل على احترام الآخر وتقبله للرأى الأخر وأن دور المدرسة هو استكمال لدور الأسرة، ولكن الأساس في تربية طفل سوى قادر على احترام الآخر ينبع من أسرته أولا، ودور المدرس مهم في التدخل دائما لتقويم السلوك، فعند رؤيته تنمرًا من قبل أي طالب يقدمه لأخصائي في المدرسة لمعرفة أسباب هذا التصرف وتقويم سلوكه».

وأكدت عبد العاطي «أن أي مادة يعمل عليها البرلمان تنص على ضمان تقديم مستوى تعليمي محترم ومعاملة آدمية للطلاب والمدرسين، من خلال زيادة الأنشطة والمهارات، وكل هذا يندرج تحت مظلة حقوق الإنسان، فالحق في الحصول على تعليم جيّد هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي دعمها».

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م. تاريخ بدء النفاذ: ٣ كانون يناير ١٩٧٦، وفقا للمادة « ٢٧ ». يتكون هذا العهد من ٣١ مادة، ويتضمن إلحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان، حيث بني على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م.



الماليكيان الماليكية السالي الماليكية الماليكية الماليكية الماليكية الماليكية الماليكية الماليكية الماليكية ا

الدقيشي: استقلال وحدات حقوق الإنسان ومنحها سلطات أكبر ضمان نجاحها

أمين عام بيت العائلة بأسيوط: ضعف الصلاحيات يحد من فاعليتها

تصطدم الأفكار الطموحة بتحديات التطبيق، كالإمكانيات، ثقافة المجتمع، التوانين، المركزية وغيرها، لنجد ورغم الجهود الرسمية تجاه ملف حقوق الإنسان أن للواقع قصصًا أخرى، في ذلك إنشاء الحكومة لوحدات حقوق الإنسان بالوزارات التي بدأ تدشينها منذ نهاية بوفمبر ١٩٠٧م.

كتب - أحمد مصطفى علي:

لم تكتمل وحدات حقوق الإنسان بعد، فالمناقشات مستمرة، كاجتماعات لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان نهايات ٢٠٢١م، التي تطرقت لتطوير الوحدات، وطالبت بإنشاء وحدات حقوق الإنسان بوزارات الصحة والتضامن الاجتماعي، وهذا يعني أن بعض الوزارات تجاهلت إنشاء الوحدات، بينما الأكثر تطبيقًا

كانت وزارة التنمية المحلية بتعداد ١١٤ مقرًا على مستوى الجمهورية.

ومن جانب آخر فإن التفكير حاليًا في مسايرتها للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها الرئيس السيسي، مما يسرع الخطى بإنجاز متطلبات استراتيجية التنمية الشاملة ٢٠٢٠م، التي قالت: «إن تحقيق التنمية الشاملة يتحقق من خلال مجتمع عادل يتميز بالمساواة والتوزيع العادل، وأعلى درجات الاندماج لكافة الفئات، والحوكمة...».

إذ العناية بحقوق الإنسان تأتي تحقيقًا لم سبق، وتعزيزًا لمشاركة المواطنين، وجذب الاستثمارات، ودعم قيم للانتماء، وتكريس التعددية، والإيمان بالحقوق الكاملة لكل فرد مهما كانت انتماءاته، بينما تغييب الحقوق ينجم عنه مشكلات خطيرة، وإشكاليات ضخمة، في هذا الإطار نلتقي مع بعض الخبراء الراصدين للأوضاع، لأجل صناعة مستقبل أفضل.

الوحدات مجهولة والناس لا تعرفها

يحدثتي عبد العال الدقيشي، رئيس المجلس الشعبي المحلي لمركز أبوتيج سابقًا، وأمين مساعد حزب مستقبل وطن لأمانة الفلاحين، فائلًا: «الوحدات مجهولة والناس لا تعرفها»، مشككًا في إمكانية نجاحها مستقبلًا، مشيرًا إلى «أنها تحتاج إلى تعديل اللوائح والقوانين، ومرونة العمل بعد مواعيد العمل الرسمية، وجعلها مستقلة عن المجلس التنفيذي، مع منحها سلطات أكبر من رؤساء الجهات لتستطيع تحقيق المرجو منها».

أضاف الدقيشي «أن الوحدات بها موظفون يعملون تحت رئاسة قيادة تنفيذية فكيف يمارسون سلطاتهم على زملائهم من قيادات تعلوهم في الدرجة الوظيفية، كرؤساء المراكز، وما الضمان لعدم الاصطدام بالقيادة الأعلى؟! هذا يجعل رئيس وحدة حقوق الإنسان تحت حرج غضب القيادات الأعلى والزملاء من درجات أعلى، ناهيك عن عدم وجود سلطة درجات أعلى، ناهيك عن عدم وجود سلطة

ليحقق الحقوق، فتلك إشكالية تحد من إمكانية الانطلاق».

غياب المؤمن والمخلص للفكرة

كشف الشيخ سيد عبد العزيز، الأمين العام لبيت العائلة المصرية بأسيوط، عن افتقاد التواصل مع المنظمات المجتمعية، وغياب الصلاحيات القانونية لعمل شراكة أو بروتوكولات مع المجتمع المدنى مما يحد من فاعليتها، بل وغالبية الوحدات ليس لها دور لعدم وجود المؤمن والمخلص للفكرة، وهناك استثناءات بالتأكيد».

وأشار الشيخ سيد عبدالعزيز إلى «إشكالية عـدم وجـود عاملين، وعـدم وجـود إلزامية للاستجابة من الجهات الرسمية»، إلى حد وصفه «أن وحدات حقوق الإنسان في مجالس المدن مجرد حبر على ورق»، موضعًا «حاجة الوحدات إلى منظومة عمل، وهيكلة، وتوفير الإمكانات المختلفة، القانونية والمادية والبشرية المؤهلة، وحسن اختيار العاملين المؤمنين بالفكرة وأهل التخصص، لأن من لا يؤمن بالفكرة سيهدم عمل الوحدات ويشوه سمعتها، ويسيء إلى حقوق الإنسان».

كورونا عطلتنا عامين

أما الدكتور على صديق، مدير وحدة حقوق الإنسان بالديوان العام بأسيوط، فعلل عدم شهرة الوحدات لكونها حديثة نسبيًّا، أنشأت أواخر ٢٠١٨م ولم تكمل عامًا حتى تعطلت عامين ٢٠٢٠م و٢٠٢١م بسبب جائحة كورونا، ورغم ذلك فتعداد المترددين في ازدياد، ووصل إلى قرابة المائة شخص في الشهر الأخير، مشيرًا إلى «أن الوحدات مستقلة بمكتب المحافظ وفق قرار وزير التنمية المحلية، وإن كانت بعض المحافظات لم تطبق ذلك وألحقتها بخدمة المواطنين، أو لم تفعّل تنفيذها».

وشدد الدكتور علي صديق على أهمية الوحدات واختلاف طبيعتها عن خدمة المواطنين والشكاوى، موضحًا «أن خدمة المواطنين تأخذ مشكلة المواطن وترسلها

د، على صديق: نحتاج للضبطية القضائية لمواجهة المشكلات.



الأب متى شفيق: حقوق الإنسان يرعاها العقل الجمعي إن ترقى والفرد إن تربى

للجهة وتخطر المواطن برد الجهة مهما كان سلبيًا بدون تحقق، لكننا ندرس المشكلات ونفحصها ونشاهدها على أرض الواقع، ونتحرى عن مصداقية ردود الجهات، ونقوم بإعداد تقارير ورفعها للسكرتير العام لاتخاذ قرار، مع الاستعانة بالمتخصصين».

وأشار الدكتور علي صديق، الحاصل على درجة الدكتوراه في مكافحة الفساد، إلى وجود

جهل وغياب ثقافة حقوق الإنسان، إلى درجة أن البعض لا يعلمون أن الفساد بأنواعه ناتج تغييب حقوق الإنسان، وأن التنمية لا يمكن حدوثها بلا تكريس لمفاهيم حقوق الإنسان داخل المؤسسات وبين الأفراد، ولهذا نقوم بحملات التوعية لبناء وعي مجتمعي.

وقال «إن قرابة الـ ٥٠٪ من الشكاوي حالات إنسانية، كحذف تكافل وكرامة لمستحق، أو الحاجة لإعانة، أو تهدم بيت ولا يوجد قدرة على إعادة البناء، وقمناً بتوفير التمويل بعد عامين بالتواصل مع المجتمع المدني، كذلك توفير فرص عمل أو نفقات زواج أبناء الأرامل أو المرض، وأحيانا يأتي شخص معتقدًا أن الوحدة يمكنها إلغاء قانون أو قرار وزاري لأجل تضرره».

يضيف مدير الوحدة «أن صعوبات الثقافة المجتمعية تواجهنا، فعلى سبيل المثال لجأت إلينا امرأة لرفض إخوتها منحها الميراث، فقمنا بالنزول إلى إخوتها لمحاولة تثقيفهم، ومن الصعوبات التوعية ببعض القرى التي تكون المرأة سببًا لحالات الثأر والقتل، ونستعين في ذلك بالشيوخ والقساوسة لتأثيرهم الكبير».

أما كيفية اختيار منسقى حقوق الإنسان، فيتم مخاطبة رؤساء الهيئات والجامعات الحكومية والخاصة لأجل ترشيح منسق لحقوق الإنسان وفق مواصفات معينة، مطالبًا بضرورة منح صلاحيات كالتي لدى بعض الدول العربية، وضرورة الحصول على الضبطية القضائية لتفعيل مواجهة المشكلات على أرض الواقع، وهذا على مكتب الوزير

حماية موروث الأجداد الحقوقي

أما الأب متى شفيق، المدير العام لمكتب التنمية الإيبارشية ورئيس جمعية معًا للتنمية،

القانون الدولى لحقوق الإنسان

منظومة من القواعد الدولية المصممة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وهي حقوق للجميع متداخلة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، حيث يرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات تتقيد الدول باحترامها، وتتحمل الدول بانضمامها كأطراف إلى المعاهدات الدولية، بالتزامات وواجبات بموجب القانون الدولي بأن تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتفي بها. يشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبروتكوليه الاختياريين والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يسمى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

فقال «إننا نتعاون مع وحدة حقوق الإنسان لا محل بالمحافظة، لكن وحدات حقوق الإنسان لا محل لها خارج إطار سنوات التشئة الأولى للطفل، وتجدر تنشئة الأطفال منذ صغرهم على حقوق الإنسان، والعمل على حماية الموروث الإيجابي للأجداد، وربما نجد ذلك حيًا في المجتمعات المغلقة كعزبة أو شبه جزيرة، هناك سنجد أولاد العمومة مهمومين بزواج قريبهم المعاق؛ لأن ذلك من حقوقه، فحقوق الإنسان يجب أن يرعاها طوال الوقت العقل الجمعى

إن ترقى، والإنسان الفرد إن تربى». تدريس قوانين ماعت للمرحلة الابتدائية

يضيف الأب متى شفيق «أنتظر اليوم الذي فيه أقرأ أن قوانين ماعت ضمن مقرر المرحلة الابتدائية لتوجه قلوب النشء لحفظ حقوق الإنسان والخليقة والخالق، حيث المبادئ الـ ٢٤ لماعت وهي:

أنا لم أرتكب خطيئة، لم أسلب الآخرين ممتلكاتهم بالإكراه، لم أسرق، لم أقتل، لم أسرق الطعام، لم أختلس القرابين، لم

مدير وحدة حقوق الإنسان: مائة شكوى شهريا.. وفي تزايد دائم

أسرق ممتلكات المعبد، لم أكذب، لم أخطف الطعام، لم ألعن «أشتم»، لم أغلق أذناي عن سماع كلمات الحق، لم أزن، لم أتسبب في الآخرين «إيذاء مشاعرهم»، لم أنتحب «أحزن» بدون سبب، لم أعتد على أحد، لم أغش أحدا، لم أغتصب أرض أحد، لم أتتحسس» على أحد، لم ألفق تهمة لأحد، لم أغضب بدون سبب، لم أغو زوجة أحد، لم

يجب تدريس حقوق الإنسان ضمن مقرر المرحلة الابتدائية

أدنس «ألوث» جسدي، لم أقم بإرهاب أحد، لم أخالف القانون، لم أتمادى في الغضب، لم استخدم العنف ضد أحد، لم أهدد السلام، لم أتصرف بغوغائية «بدون تفكير»، لم أتدخل فيما لا يعنيني، لم أتحدث بالمبالغة «النميمة»، لم أفعل الشر، لم يصدر مني أفكار/ كلمات/ فعال شريرة، لم ألوث ماء النيل، لم أتحدث بغضب أو استعلاء، لم ألعن أحد بكلمة أو فعل، لم أضع نفسي موضع شبهات، لم أنبش القبور ولم أسئ إلى الموتى، لم أخطف لقمة من فم طفل، لم أتصرف بكبر وغطرسة، لم أخرب المباني الدينية «المعابد».

حقوقً الإنسان كرستها أمثالنا الشعبية

يتمنى الأب متى شفيق أن يتناول باحث مصري ممارسة الحقوق وحفظها، أو عواقب هـدرهـا، أو إجحافها، من واقـع «الأمثلة الشعبية المصرية» إذ هي وعاء الثقافة المعاشة في الواقع اليومي، (المثل أقوى من ١٠ عظات في المسجد أو الكنيسة)، وأسوق منها «المال السايب يعلم السرقة» وهو حق الشفافية والمساءلة، و»اللي مالكش فيه، ما لكش دعوة بيه» وهو حق الخصوصية، و «قالوا الجمل طلع النخلة، قلنا: أدى الجمل وأدى النخلة» حق النقد، و »كل واحد ينام على الجنب اللي يريحه» حق التعبير عن الاختلاف، و»قل له في وشه، ولا تغشه» حق الشفافية، و «يغرك رخصه، وترمى نصه» حق جودة الحياة، و «إن فاتتك فرصة، فالتمس غيرها»، و «الجايات أكتر من الرايحات» حق تكرار المحاولة، و »إدى العيش لخبازه ولو أكل نصه» حق الإبداع والخبرة، و»الرجل- القدم- تدب مطرح ما تحب» حق التنقل، و «من شروط المصالحة، المصارحة» حق الشفافية، و»البيت بيت أبونا والغرب يطردونا» حق المواطنة.

ويختتم كلماته «إن الأمر في وطني مُعقد جدًا، وأنا لا أعتقد بضرورة هذه الإدارات، فحقوق الإنسان يكفلها قانون، وإن تعثر القانون وجب تقويمه».

غرس القيم الإيجابية

وأخيرًا، فإذا كانت الدولة قطعت شوطا كبيرًا تجاه ملف حقوق الإنسان، لكن الواقع يحتاج لجهود أكبر، خصوصًا الصورة النمطية وربط الأمر بالعمالة والتخوين، والأجندات الخارجية، هذا والتساؤلات حول تفعيل دورها لا تنتهي بالمؤسسية، لكن بغرس القيم الإيجابية، ونشر الوعي بدورها التنموي، وتأثيرها على مشاركة المواطنين، ومواجهة الفساد، وتعزيز الانتماء لوطن بلا تمييز، يكرس للتعددية والإيمان بأن لكل فرد حقوق توازي غيره مهما كانت انتماءاته.



اتفاقية السيداو (CEDAW)

اتفاقیة القضاء علی جمیع أشکال التمییز ضد الرأة (CONVENTION ON THE ELIMINATION OF ALL)، (FORMS OF DISCRIMINATION AGAINST WOMEN

هي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩م، وهي بمثابة وثيقة الحقوق الدولية للنساء، وصُدُقت المعاهدة في ٣ سبتمبر من عام ١٩٨١م، ووقعت عليها أكثر من ١٨٩٩ دولة، من بينهم أكثر من خمسين دولة وافقت مع بعض التحفظات والاعتراضات.